

الجزائر في شهر جوان 2008

مداخلة النائب عند مناقشة مشروع القانون المتضمن

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية أقول إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع، و لا تلبس مما تنسج، تبقى تطاردها اللعنة إلى حين ترفع الهمة، و رفع الهمة هو تأمين اللقمة ، و من هذا الباب، أرى ضرورة وضع إستراتيجية فلاحية لضمان الأمن الغذائي لمواطنينا. فمختلف الإصلاحات التي عرفها قطاع الفلاحة منذ الاستقلال، لم تزد الفلاحة إلا غوصا في وحل انعدام الإنتاج و المر دودية، إذ من سنة 1958 إلى غاية سنة 2001 بقيت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة نفسها إن لم نقل انخفضت. ففي سنة 1958 كان معدل المساحة الخاصة بمستثمرة هو حوالي 13 هكتارا، لينخفض المعدل إلى 11.5 هكتارا سنة 1973، و ليزداد انخفاضا ابتداء من سنة 2000 إلى يومنا هذا، ليصل إلى 8 هكتارات.

كما أن نسبة 60 بالمائة من الأراضي التي يملكها الفلاحون، دون سندات ملكية. و كلنا يعلم أن عدم الاستثمار في القطاع الفلاحي مرتبط بمشكل التمويل البنكي المرتبط حسب القوانين بملكية الأرض الفعلية، أي بسند موثق و مشهر.

منذ عشرين سنة تقريبا، أي منذ صدور القانون رقم 19/87 و أراضي الدولة في إطار المستثمرات الجماعية و الفردية باقية على حالها، و حتى نصوصه التنظيمية و التطبيقية لم تر النور إلى يومنا هذا.

يجب تصحيح الوضع بوقف إهدار الأراضي الفلاحية، و تنظيم شامل للقطاع من خلال فرز نهائي للأراضي الفلاحية العمومية، و تسوية سندات الملكية، و إدخال التكوين و البحث، و تشبيب و تأطير الفلاحة و الفلاحين، خاصة لما نعلم أن نسبة معدل سن 5 بالمائة من الفلاحين اقل من 30 سنة، و 37 بالمائة منهم تفوق أعمارهم سن 61 سنة، و أن نسبة 67 بالمائة من الفلاحين لا يملكون أدنى مستوى تعليمي.. فكيف نعصرن الفلاحة بمثل هذه الأرقام؟ و كيف نصل إلى تحقيق الإنتاجية و المر دودية؟

يجب، أيضا، تدعيم الفلاحة أكثر لأنها عصب الاقتصاد و بديل البترول، فحوالي 340 أو أقل من 400 مليار دينار، أو نسبة 3 بالمائة من الميزانية الوطنية الموجهة للقطاع الفلاحي المخصصة بين سنتي 2000 و 2006 لا تكفي، مع أنه ينتج نسبة 10 بالمائة من الدخل الفردي الخام، و قد قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني بمبلغ 9 ملايين دولار، و يمكن لنا لو استثمرنا أكثر في الفلاحة أن نصل إلى 15 مليار دولار أو أكثر.

و مع ذلك تبقى الفاتورة الغذائية كبيرة، و أن تخصيص أموال إضافية للقطاع الفلاحي أفضل من فقدان أموال كبيرة بفعل تدهور سعر الدولار، حيث تقدر نسبة 30 بالمائة معدل خسارة من مجمل المداخيل، و هذا يجعلنا نشجع الفلاحين و نطور التقنيات الفلاحية، و نؤطر القطاع، و نطور البحث.

إن تشجيع الفلاحين يزيد من قدراتهم الشرائية و من الإنتاجية.

إن عدم تغير أسعار الحبوب منذ 1995، جعلت الفلاحين المنتجين يفقدون ما يعادل نسبة 70 بالمائة من قدراتهم الشرائية، مع العلم أننا نملك 47 مليون هكتار مساحة فلاحية كلية، أي ما نسبته 20 بالمائة من مساحة البلد، و 8.4 مليون هكتار هي المساحة الزراعية الصالحة أي ما نسبته 3.5 من المساحة الإجمالية للبلد.

إن التشريح الذي مس الفلاحة الجزائرية بداية من 1962 إلى غاية 1999 مكن فعلا من معرفة عوائق التنمية الفلاحية، كعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي، و عدم وجود نظام دقيق لجمع الإحصائيات المتعلقة بالفلاحة، عن طريق تحقيقات دورية، تأخذ عينات بطريقة علمية، لا مجال للشك فيها، لتقدير المنتوجات الفلاحية، و ما يتعلق بها من مساحات و مردودية و تجهيزات، و أنواع مختلفة من الحيوانات، و كذا التوظيف، و رواتب الفلاحين.. الخ.

و حتى نعلم حقيقة زيادة أو انخفاض الإنتاج الفلاحي، و اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن، فالتقارير الواردة من الميدان تقدم من مديريات المصالح الفلاحية الفاقدة للإمكانيات المادية، للبحث و جمع المعلومات، و من تم فالتقديرات غير دقيقة، كما أن الدراسات تعين على ترشيد المال العم و وضعه في مشاريع مربحة، و ليس مشاريع فاشلة يستغني منها بعضهم فقط.

بينت الأزمة الغذائية العالمية نقاط ضعف الفلاحة الجزائرية، و عدم تحكمنا في الإنتاج الفلاحي. و يرتب بلدنا ضمن البلدان العشرة الأوائل المستوردة للحبوب، و الشيء نفسه، تقريبا، بالنسبة إلى منتجات فلاحية أخرى كالحليب، و الزيوت، و السكر، و البن، بحيث أننا ننتج ما نسبته 30 بالمائة من احتياجاتنا من الحبوب، و نستورد نسبة 70 بالمائة الباقية، كما أن نسبة 80 بالمائة من الوجبة الغذائية التي تستهلكها الأسرة الجزائرية مستوردة.

و يقدر الاستهلاك الوطني من الحليب بحوالي 3.5 مليار لتر سنويا، رغم أننا ننتج 2.2 مليار لتر من هذه المادة، ليستورد الفارق. مع العلم أن الطن الواحد من مسحوق الحليب أصبح يقدر بمبلغ 6000 دولار بعد أن كان لا يتعدى 1500 دولار للطن الواحد؛ فإنتاج الحليب معرقل نظرا لغلاء علف الأبقار خاصة. و الأمر نفسه ينطبق على تربية المواشي..